

سياسة نقدية ومالية عالمية جديدة نتيجة الازمة المالية العالمية

أن حدوث الازمة المالية العالمية الاخيرة لها عيوبها ومزاياها حيث ظهرت على السطح الكثير من التخبط والتسيب والأهمال في الاجراءات المالية والاستثمارية التي اتبعتها معظم الشركات الاستثمارية والمالية والبنوك واسواق الاوراق المالية في دول العالم وتمادت فيها بدون حساب المخاطر والانتكاسات عليهم وعلى المستثمرين والمساهمين وعملائهم ، لذلك بدئت بأفلاس بعض البنوك الكبيرة وعدم القدرة المالية للبعض الاخر مما اثر على اسواق المال والعقار والصناعات واسعار النفط وكلها سببت ربكة وقلق وعدم ثقة وسحب الاموال وعدم الدخول في استثمارات ومشاريع جديدة وتوقف المشاريع الجارية،

وتحتاج هذه الشركات والبنوك الى سيولة نقدية بعد جفافها والدول القادرة على ضخ اموالها لمساعدة شركاتها وبنوكها فهي لديها الملائة المالية ولكن مؤقتة حتى يستعيد الاقتصاد عافيتها هذه جزء من عيوب الازمة المالية.ومن مزاياها هو ما نتج عن اجتماع قمة بكين في اكتوبر الماضي توصيات بأن مهام وادوار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحتاج الى إعادة هيكلة وذلك لأجل التغلب على الاضطراب المالي الراهن ومنع تكرار أزمة مماثلة في المستقبل كما أن النظام المالي الدولي القائم لم يعمل على نحو سليم لانها لم تتمكن من مواكبة العولمة ، وثورة في المعلومات والتكنولوجيا ، فضلا عن التغير السريع في البيئة الاقتصادية الدولية بشكل عام .

"وفي ضوء هذا ، تأمل قمة بكين أن ترى تعزيز دور ومهمة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حيث سيكون لدينا آلية محسنة مزودة للإنذار المبكر ونظام المراقبة ، على نحو فعال إنذار لنا من الأخطار المحتملة "

وقد وافقت قمة بكين على إنشاء ٨٠ مليار دولار امريكي من جانب الصندوق المشترك في شهر يونيو القادم لمكافحة الأزمات المالية الإقليمية. كما اتفقوا على دفع لإنشاء نظام إقليمي للمراقبة المنظمة الاقتصادية لضمان قدر أكبر من الاستقرار المالي في المنطقة وعلى دور أكبر للاقتصادات الآسيوية الناشئة في المناقشات العالمية بشأن مكافحة الأزمة المالية. كما طلب لي ميونغ رئيس كوريا الجنوبية من القادة الآسيويين والاوروبيين لتحفيز اقتصاداتها عن طريق زيادة النفقات المالية ، وتخفيض الضرائب والامتناع عن السياسات التجارية الحمائية.

وبعيداً عن قمة بكين ، يرى المحللون الاقتصاديون وخاصة الاسلاميون بأن الرجوع الى الاقتصاد الاسلامي في المعاملات المالية والاستثمارية فية الكثير من الفوائد والمزايا لمافيها من الأمان وقلة المخاطر على الشركات والبنوك والمستثمرين والمساهمين وهذا مانراة الآن من متانة الشركات والبنوك الاسلامية والتي تعتمد النظام الاقتصاد الاسلامي في تعاملاتها.

الدكتور/عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وإدارة